المحاضرة الخامسة في مقياس تحقيق التراث

ماستر 02 فقه مالكي وأصوله/ السداسي الأول 2020-2021م

ترتيب النسخ من حيث أهميتها

أولاً - نسخة المؤلف:

من المعلوم أن أهم النسخ وأعلاها شأناً النسخة التي كتبها المؤلف بخطّه، بأن ينصّ على ذلك في آخرها، فهذه ينبغي أن تكون هي الأصل عند تحقيق النص، وينبغي التفطّن إلى أن بعض الناسخين تذهب به الغفلة أحياناً، إلى نقل عبارة المؤلف بنصِّها، من نسخة الأصل، التي كتب فيها (انتهيت منه) أو (كتبه فلان)، اسم المؤلف، فيظنُّ المحقق ومن يقف عليها بسبب تلك العبارة أنه ظفِر بنسخة المؤلف، وليس كذلك[1].

تعدد الإبرازات:

ونسخة المؤلف هذه قد تتعدّد إبرازاتها مرتين أو ثلاثة، أو أكثر، فإن من الكتب ما نقل عن مؤلفه في ست صور، مختلفة بالزيادة والنقص.

فقد ذكر ابن النديم أن كتاب «الياقوت» لأبي عمرو الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) أملاه مؤلفه ست مرات، وفي كل مرة يضيف يواقيت وزيادات لم تكن فيما أملاه من قبل، إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي سماها البحرانية، ونبّه إلى أن ما جاء فيها هو المعتدّ به، ونفى صحة ما خالفها

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٢٧.

مما جاء في غيرها[1]، وفي مثل هذه الحالة يكون للإبرازة الأخيرة فضل وتقديم على غيرها.

وقد ينبّه صاحب الكتاب بنفسه على إبرازته الأخيرة أحياناً، كما فعل المسعودي (علي بن الحسين ت ٣٥٤ هـ.) في آخر كتابه «التنبيه والإشراف».

قال: «وقد سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة نسخة على الشطر منها، وذلك في سنة ٣٤٤ هـ.، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به، فالمعوّل من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة»[2]، وذكر ياقوت في «معجم الأدباء»[3]، أن الجاحظ ألّف كتابه «البيان والتبيين» مرتين، والثانية أصح وأجود.

وقد يترك الأمر إلى اجتهاد المحقق ليقرر أي النسخ كان آخراً عندما تتعدد طرقها إلى مؤلفها، مستعيناً بالقرائن والأمارات التي توصله إلى مطلوبه، كما سبقت الإشارة إلى أن آخر روايات الموطأ عن مالك كانت رواية يحيى بن يحيى الليثي، لأنه أندلسي لم يرحل إلى مالك، ولم يره إلا في السنَّة التي مات فيها مالك.

المسوّدة والمبيّضة:

المسوّدة هي: المحاولة الأولى لكتابة نصّ مّا، قبل أن يخرج في صيغته النهائية، والمبيّضة: ما نسخ من المسوّدة مهذَّباً منقَّحاً، محرّر العبارة ومخلَّصاً من الأخطاء، وتعرف المسّودة بكثرة الضرب والتغيير، واكتظاظ الحواشي، والإلحاقات، على حين أن المبيّضة تكون خالية من ذلك، أو لا يقع فيها إلا قليلاً، ومسوّدة المؤلف إذا ورد ما يفيد أنه تركها كذلك، ولم يبيّضها، أو بيّضها، ولكن المبيّضة فُقِدت، فإن المسوّدة تحُل محلَّها في

(١) انظر الفهرست للنديم ص ١١٣ و١١٤.
(٢) التنبيه والإشراف ص ٣٦٣.
(٣) ١٠٦/١٦.

جعلها أصلاً للنسخ، أما إذا وجدت المبيّضة، فيكون دور المسوّدة ثانوياً معها[1].

ثانياً ـ النسخة المكتوبة في حياة المؤلف:

بعد النسخة التي قرأها المؤلف، أو قُرئت عليه في الأهمية، تأتي النسخة التي كُتبت في عصر المؤلف، وليس عليها إجازات، أو سماعات من المؤلف، ويعرف أن النسخة كتبت في حياة المؤلف بتاريخ نسخها إن وجد، مثل نسخة «الذّبّ عن مذهب مالك» لابن أبي زيد، تاريخ نسخها عام ٣٧١ هـ.، وابن أبي زيد توفي عام ٣٨٦ هـ.، أو يفهم ذلك من عبارة الكاتب، حين يقول عن المؤلف عند ذكر اسمه: (أطال الله عمره)، أو (أبقاه الله) دون أن يقول: (رحمه الله).

ومن جملة ما استدل به الشيخ شاكر على أن نسخة «الرسالة» للإمام الشافعي، كتبت بخط تلميذه الربيع في حياة الإمام، أن الربيع لم يذكر ولا مرة الترحّم على الشافعي عند ذكر اسمه[2].

ثالثاً ـ النسخة الأقدم:

ثم يلي ذلك من النسخ في الأهمية، ما كان أقدم خطًّا، وتفضل النسخة التي كتبها عالم، أو ملكها، أو راجعها، أو تداولتها أيدي علماء، ويعرف ذلك بالتنبيه عليه أحياناً كما جاء في مخطوطة (توشيح الديباج وحلية الابتهاج) لمحمد بن يحيى القرافي (ت ١٠٠٩ هـ.) نسخة الأزهر رقم ٣٠٣٥، فإن عليها مطالعة للشيخ حسن العطار شيخ الأزهر (ت ١٢٥٠ هـ.) فقد جاء في آخر ورقة منها: «الحمد لله على فضله، استقصاه مطالعة فقير رحمة ربه حسن محمد العطار خادم العلم والعلماء بالأزهر عفا الله عنه».

وتعرف مراجعة العالم للمخطوط أيضاً بحواشيه الغنية بالتعليقات

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٣١ و ٣٢.

(٢) انظر الرسالة ص ١٨.

العلمية المفيدة، مثل التنبيه على خطإ، أو تحرير إشكال، وتنتهي عبارة الحاشية غالباً بما يفيد التوثيق الذي هو عادة صنيع العلماء، فيذكر المصدر، أو اسم الكاتب إن كان من العلماء، مثال ذلك: نسخة «إيضاح المسالك» في القواعد الفقهية لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ) منه نسخة في المكتبة الوطنية في تونس رقم ١٥٥١٠ غنية بالهوامش العلمية، تصحيحاً، وتعليقاً، وينهى صاحبها التعليقات بقوله: «اهـ. منجور»[١].

وتقديم النسخة الأقدم على غيرها مبدأ عام صحيح من حيث الجملة، لكن لا يلزم أن يكون صحيحاً دائماً، فقد تكون النسخة القديمة أفسدتها يد كاتب قليل العلم عديم الخبرة، ففشا فيها التصحيف والتحريف، من جراء إصلاحه ما استغلق عليه وقت النسخ بعلمه القليل، فيُفسد الصالح، ويُظلم الكتاب، فإذا وجد مع نسخة هذه حالها نسخة أخرى أحدث منها صحيحة الكتابة، خالية من الأخطاء، فإنها تكون أولى بالتقديم، وقد يحدث أحياناً أن تكون نسخة متأخرة جداً، ولكنها متقنة ومضبوطة ضبطاً جيداً، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف، أو نسخة أخرى قديمة صحيحة فُقدت، أو يكون كاتبها عالماً أصلح ما أُفسد منها، فلا شك أنَّ مثل هذه تقدّم على ما كان أقدم منها، وليست له هذه الصفة.

(١) المنجور: هو الشيخ أحمد بن علي المنجور (ت ٩١٢ هـ) صاحب (المنهج المنتخب) شرح قواعد الزقاق.